اعلى نسب للاطفال العاملين عالميا ما بين سن ١٠ و١٧ سنة في لبنان مع وجود أكثر من ١٠٠٠٠٠ ضحية العمل والاتجار

اعداد نزهة شليطا
رئيسة وحدة مكافحة عمل الاطفال
في وزارة العمل

تنّص المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام :١٩٨٩ «تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أوالاجتماعي».تجدر الاشارة الى أن الطفولة، وفقا للقوانين اللبنانية، تنتهي ببلوغ سن الثامنة عشرة، وهي بهذا تتوافق مع المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل.

طرح استبيان المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الذي أجري في لبنان عام ٢٠٠٩ عدداً من الأسئلة المتعلقة بعمل الأطفال، لا سيما الأطفال العاملين بعمر ٤-١٥ عاماً. وتظهر نتائج المسح أن نسبة الأطفال العاملين في عمر ٥ إلى ١٤ سنة بلغت ١,٩٪. وعلى صعيد الجنس نلاحظ فرقاً بين عمل الفتيان والفتيات حيث كانت النسبة ٢,٧٪ للفتيان و٠,٩٪ للفتيات. وترتفع هذه النسبة لدى الأطفال في عمر ١٢ - ١٤ سنة ٢,٨ ٪ عن نسبة الأطفال في عمر٥-١١ سنة ١,٤ ٪.

كذلك تُظهر النتائج الفرق على صعيد المناطق في ما يخص عمل الأطفال، بحيث تسجل أعلى نسبة في الشمال (٣,٥٪ لقضاء المنية-الضنية في عكار و ٣,٧٪ لباقي أقضية الشمال)، فيما سجلت محافظة لبنان الجنوبي ٣,٧٪. أما بالنسبة لإلتحاق هؤلاء الأطفال بالمدرسة فإن ١,٤٪ من الملتحقين بالدراسة يعملون في حين يعمل ٢٧,٩٪ من غير الملتحقين.

تتأثر نسبة الأطفال العاملين بالمستوى التعليمي للأم، فترتفع نسبة عملهم حين ينخفض المستوى التعليمي عندها؛ فتكون ٣,٥ في ٪ عندما تكون الأم أميّة و ٠,٤٪ عندما تكون الأم حائزة على مستوى تعليمي جامعي.

تجدر الاشارة إلى أنه فيما تنص اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ لعام ١٩٧٣ على القضاء تدريجياً على عمل الأطفال، فإن اتفاقية المنظمة رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩ تنص على القضاء الفوري على أسوأ اشكال عمل الأطفال. وقد صادق لبنان على الاتفاقيتين، الأولى عام ٢٠٠٣ والثانية عام ٢٠٠١ .

ورغم عدم توفر إحصاءات دقيقة حول عمل ألاطفال، فهناك تقارير تفيد بأن لبنان قد يكون إحدى الدول التي لديها أعلى النسب في العالم للأطفال العاملين في عمر مابين ١٠ إلى ١٧ عاماً، مع وجود أكثر من ١٠٠٠٠٠ طفل فيه من ضحايا عمل الاطفال والاتجار بهم.

ويتواجد الأطفال العاملون في شمال لبنان وجبل لبنان. وتشير الدراسات إلى أن الأطفال اللاجئين من الدول المجاورة والأطفال السوريين والفلسطينيين والأطفال المهاجرين وأطفال الشوارع والأطفال ابناء الأسر ذات الدخل المنخفض معرضون بصورة خاصة لممارسات العمل الاستغلالية. ففي دراسة أجريت عام ٢٠٠٩ في مخيمات جنوب لبنان، تبين أن الأطفال الفلسطينيين يتعرضون للاستغلال من أصحاب العمل، كما أن الأجور منخفضة جداً، إضافة إلى غياب التدريب والطلب غير الملائم بدنيا، وارتفاع مخاطر العقاب الجسدي والإساءة الجنسية.

أجريت عدة دراسات وتبين أن المشكلة في تزايد مستمر، خصوصاً أن البلاد تفتقر إلى آليات مناسبة للمعالجة، والأهم من ذلك، إلى برامج وقاية كافية. وما يزيد من حدّة مشكلة عمل الأطفال بشكل عام هو الفقر. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج ألامم المتحدة الإنمائي في لبنان (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ،اعتبر الفقر من المشاكل الخطيرة في لبنان، مما يعني أن ما يقارب ٣٠٠ ألف شخص في لبنان غير قادرين على تلبية احتياجاتهم ألاساسية الغذائية وغير الغذائية. وقد ارتفع عدد ألاشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في السنوات العشر الماضية. وبناء لتقرير الاهداف الانمائية للألفية المتعلق بلبنان والذي أعد عام ٢٠٠٨، فإن ٢٨,٥٪ من السكان يعيشون تحت الحد الأعلى لخط الفقر (وهو ٤ دولار للفرد في اليوم)، و٨٪ المائة منهم يعيشون في فقر مدقع وتحت الحد الأدنى لخط الفقر (وهو ٢,٤ دولار للفرد في اليوم)، وهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الاساسية .

وتجدر الإشارة إلى أن عمل الأطفال قد تفاقم مؤخراً وعلى الأرجح مع نزوح أعداد كبيرة من السوريين إلى لبنان بسبب الأوضاع الأمنية في بلدهم.

أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان

ليس هناك أرقام محددة عن الاطفال الذين يمارسون أسوأ اشكال العمل. ولهذا السبب ستقوم اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال با ستخدام البيانات والأرقام والمعلومات التي سيوفرها المسح الوطني الذي سينفذ في عام ٢٠١٤ من قبل إدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية من أجل رصد ومتابعة وتقييم هذه الخطة.

وقد توصلت دراسة أجرتها وزارة العمل اللبنانية والجامعة الأمريكية في بيروت بدعم من منظمة العمل الدولية، إلى وضع قائمة بالأعمال الخطرة تم اعتمادها رسمياً من قبل مجلس الوزراء اللبناني في ٢٩ أيلول ٢٠١٢ بالمرسوم رقم ٨٩٨٧ وتتضمن القائمة قطاعات عمل كميكانيك السيارات، والنجارة، واللحام، وتعبئة اسطوانات الغاز وغيرها. كما أوردت القائمة عمل الأطفال في الشوارع على رأس لائحة الأعمال الأكثر خطورة. وقد اعتبر وزير العمل اللبناني عمل الأطفال في الشوارع مشكلة متفاقمة ومأساوية لا تضرّ بالأطفال فقط بل تعتبر مشكلة أمنية. وينسحب الأمر عينه على أسوأ أشكال عمل الأطفال كافة.

يعمل عدد كبير من الأطفال في القطاعات التالية: تصليح السيارات (ميكانيك، طلاء...)، والبناء والألمنيوم، وأعمال الحديد، التمديدات الصحية. ويتواجد الأطفال العاملين في مواقع صناعية تفتقر إلى البنية التحتية الملائمة، ويستخدمون تكنولوجيا قديمة وآلات وأدوات غير آمنة. كما يتم استخدام مواد متفجرة وقابلة للاشتعال ومواد ضارة أو خطرة في كثير من المصالح. أضف إلى ذلك أنه داخل هذه الأماكن هناك مستوى منخفض من الوعي بأهمية الوقاية والسلامة الصحية التي ينبغي اعتبارها من شروط العمل الأساسية.

يعمل الأطفال في هذه المنشآت لساعات طويلة وبمعدلات دخل منخفضة في وظائف لا تناسب نموهم البدني والعقلي ولا مستويات المهارات لديهم. كما أن معظم أماكن العمل غير مسجلة قانونياً ولا تخضع لإطار قانوني أو تفتيش. ويسهم سوء الأوضاع الصحية والآلات في المخاطر التي يواجهها الاطفال في العمل. وهناك أيضا مخاطر محددة في صناعات معينة كالتعرّض للمواد والمخلّفات السامة.

بالاضافة الى انه يوجد اطفال يعملون في القطاع الزراعي في مناطق عكار، الهرمل وبعلبك. وفي معظم الأ سر يعمل الطفل مع عائلته، وخصوصاً أثناء الحصاد وعند تجهيز الأرض للزراعة لأنه يوفر تكاليف اليد العاملة ويساهم في زيادة دخل الأسرة. وترتبط أنواع أخرى من مخاطر العمل في صناعة مبيدات الحشرات والاسمدة التي تحتوي على مستويات مرتفعة من المواد الكيميائية السامة التي يمكن أن تسبب الأمراض. إضافة إلى ذلك، لا يتم اتخاذ تدابير السلامة، مثل الأقنعة الواقية، والقفازات، والقبعات. إن العمل الزراعي عمل موسمي، والغياب لفترات طويلة عن المدرسة يعيق التحصيل العلمي على المدى الطويل ويجعل الأطفال العاملين يتأخرون عن باقي زملائهم في الصف، وينتهي بهم الأمر إلى ترك المدرسة.

يُعتبر أسوأ أشكال عمل الأطفال، كما تنص عليه المادة ١٨٢ من اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٩، انتهاكاً جسيماً لحقوق الطفل وخرقاً فاضحاً للكرامة المتأصلة في الانسان. وبفضل الدعم الدؤوب من قبل منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (آيبك) التابع لها، اكدّت الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على التزامها بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦ وذلك في المؤتمر العالمي حول عمل الاطفال الذي عقد في الهايغ Hague عام ٢٠١٠. وقد شارك فيه أكثر من ٥٠٠ مندوب من ٩٧ دولة في المؤتمر وتم الاتفاق على خارطة طريق تهدف الى إحداث زيادة كبيرة في الجهود الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦. كما أكدت خارطة الطريق أن عمل الأطفال يشكل أيضاً عائقاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن القضاء على عمل الأطفال يؤدي الى مردود اجتماعي واقتصادي عاليين ويساهم في خروج الأ سر من دائرة الفقر. استُلهم هذا الالتزام وكان مدعوماً بقوة من المبادئ وألاحكام التي تنص عليها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ الخاصة بالحد الادنى لسن للاستخدام، وبالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وكذلك بروتوكول باليرمو لعام ٢٠٠٠ الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر.

صادق لبنان على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٩١ وقد ثابرت الحكومة اللبنانية على إرسال التقرير الى اللجنة الدولية لحقوق الطفل منذ ذلك الوقت. وقد كانت المادة ٣٢ من الاتفاقية والمتعلقة بعمل الأطفال في صلب التقارير التي أرسلتها الحكومة اللبنانية.

إضافة الى ذلك، التزمت الحكومة اللبنانية رسمياً بمكافحة عمل الاطفال في لبنان منذ عام ٢٠٠٠. هذا الالتزام تجسد من خلال عدة مذكرات تفاهم تم توقيعها بين منظمة العمل الدولية والحكومة اللبنانية، ممثلة بوزارة العمل، منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن. ومنذ ذلك الوقت، باشرت الحكومة اللبنانية باتخاذ ما يترتب عليها من تدابير مهمة لمكافحة عمل الأطفال وخصوصاً أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان. وتتمثل هذه التدابير بإعداد سياسة وطنية وبرنامج إطار عمل يعرفان بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة عمل الأطفال لعام ٢٠٠٤.

وايضاً بإنشاء وحدة مكافحة عمل الاطفال في وزارة العمل ٢٠٠١ واللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال في عام ٢٠٠٥، علما بأنه تم تعزيز التدبيرالأخير من خلال إصدار مرسوم آخر عام ٢٠٠٥، تم تعديله لاحقاً بالمرسوم رقم ٥١٣٧ تاريخ ٢٠١٠ بحيث جعل مجلس الوزراء من هذه اللجنة لجنة عليا، إضافة الى اطلاق قاعدة بيانات خاصة بعمل الأطفال في وزارة العمل.هناك تدبير آخر اتخذته الحكومة اللبنانية يتمثل باعتماد المرسوم رقم ٨٩٨٧ عام ٢٠١٢ المتعلق بتحديد اسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان. وفي العام نفسه، أعدت الحكومة اللبنانية بالتعاون وبدعم تقني ومادي من منظمة العمل الدولية، خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

إعداد خطة العمل الوطنية

تم إعداد خطة العمل الوطنية هذه بناء على توجيهات معالي وزير العمل اللبناني، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الاطفال، السيد سليم جريصاتي مع وجود التزام قوي من قبل أعضاء هذه اللجنة، بمن فيهم العمال ممثلين بالإتحاد العمالي العام، واصحاب العمل ممثلين بجمعية الصناعيين اللبنانيين. بالإضافة إلى ذلك، شارك عدد من المسؤولين من وزارات ومؤسسات المجتمع المدني في إعداد خطة العمل الوطنية والمصادقة عليها، وقد ساهموا في إغناء المناقشات وإضافة عناصر واقعية عليها. كما تم أخذ وجهات نظرعدد لا بأس به من الأطفال العاملين وأولياء أمورهم بعين الاعتبار أثناء إعداد الخطة.

واستناداً إلى ما ورد أعلاه، تتضمن خطة العمل الوطنية في الاطار المنطقي مؤشرات قابلة للمطابقة مع النتيجة المتوقعة المقابلة للنتائج التي تم الحصول عليها لكل محور من محاور الاستراتيجية الاحد عشر المشمولة في الخطة. وستقوم اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال بالتنسيق مع وحدة مكافحة عمل الاطفال في وزارة العمل باستخدام هذه المؤشرات لرصد وتقييم تنفيذ خطة العمل الوطنية هذه.

كما تتضمن الخطة محاور اساسية للتدخل ومساعدة الاطفال العاملين وعلى سبيل المثال على المستوى الصحي وتتمثل بما يلي:

- مراكز تأهيل متخصصة تقدم خدمات صحية لجميع الأطفال الذين تم انتشالهم من أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان، مع منتصف ٢٠١٤
- تشكيل لجنة أطباء تتابع أعمال التأهيل الصحي.
- التنسيق مع وزارة الصحة العامة بهدف تأمين التغطية الصحية.
- مراكز تأهيل متخصصة تقدم خدمات نفسية لجميع الأطفال الذين تم انتشالهم من أسوأ أشكال عمل الاطفال في لبنان مع منتصف ٢٠١٤
- تشكيل لجنة تضم أخصائيين نفسيين واجتماعيين لمتابعة عملية اعادة التأهيل النفسي.

بدأ العمل لمكافحة عمل الأطفال رسمياً وعلى المستوى الوطني في لبنان عام ٢٠٠٠، عندما وقعت الحكومة اللبنانية - ممثلة بوزارة العمل مذكرة التفاهم الاولى مع منظمة العمل الدولية.. ومما لا شك فيه أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة عمل الأطفال التي اعتمدتها الحكومة اللبنانية عام ٢٠٠٥ أمنت دعماً جيداً للحد من عمل الأطفال ورفعت مستوى الوعي لدى شرائح مهنية مختلفة بضرورة مكافحة عمل الاطفال. كان للاستراتيجية بعض الآثار المهمة على مستوى السياسة الوطنية و بمعدل أقل على مستوى الميدان. في ظل هذه الجهود، عرفت خطة العمل الاجتماعية (وهي خطة وطنية للاصلاح) التي أعدت ورفعت من قبل الحكومة اللبنانية عام ٢٠٠٧ الى مؤتمر باريس الدولي الثالث لدعم لبنان اقتصاديا عمل الاطفال كمّكون مهم بحاجة الى الاهتمام والإصلاح. وقد بينت الخطة أيضا مجالات معينة للتحرك كما سبق وذكر في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الاطفال. كل هذا مجتمعا أدى الى اعتبار قضية الأطفال المهمشين، وتحديداً الأطفال الذين يعملون في الشوارع، هدفاً ملحاً على لائحة تدخلات الحكومة وفقاً للبيان الوزاري عام ٢٠٠٩ والذي تردد صداه في حكومات لاحقة. هذا بالاضافة الى «توفير تعليم بجودة ومتاح للجميع» والذي ورد أيضاً في خطة العمل الاجتماعية التي سبق ذكرها. نتيجة لذلك، أعدت استراتيجية تعليم وطنية عام ٢٠١٠ وتبعتها عام ٢٠١١ استراتيجية وطنية خاصة بالأطفال العاملين والأطفال الذين يعيشون في الشوارع، أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية .

هذه هي بعض الجهود الحكومية فقط لمعالجة قضية عمل الأطفال. وعلى مستوى آخر لا يقل أهمية، وهو المستوى الميداني فقد تم إطلاق وتنفيذ مشروع «عمل الأطفال والتعليم» على مدى عامين متتالين تقريبا. وبقيت الانجازات الأساسية هي عينها التي تمت خلال تنفيذ المرحلة الاولى من التعاون بين الحكومة اللبنانية ومنظمة العمل الدولية/البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال. إضافة إلى ذلك، لم تمنح قضية القضاء الفوري على أسوأ أشكال عمل الاطفال الاهتمام والاولوية المطلوبة، وبالتالي كان لا بد من إعداد خطة عمل وطنية تستهدف بشكل أساسي القضاء على أسوأ أشكال عمل الاطفال في لبنان. وتجدر الإشارة إلى أن الجهود التي بذلت منذ عام ٢٠٠٠ أدت إلى حشد مبادرات عديدة، لاسيما من المجتمع الاهلي، وعملت على توفير الاستقرار الاقتصادي والنمو المتوازن. بالإضافة إلى تحسين الأوضاع الأمنية الهشة السائدة في البلاد منذ عام ٢٠٠٥.

وبناء على توجيهات وزير العمل سليم جريصاتي، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال، بدأ العمل على إعداد الخطة بالتزام عدد كبير من أعضاء اللجنة. بالاضافة إلى هؤلاء، انضم إلى ورش العمل التي نظمت لهذه الغاية مسؤولون من عدة وزارات ومن جمعيات أهلية شاركوا بشكل وأغنوا النقاش، كما ساهموا في إضفاء واقعية أكبر على الخطة. وتجدر الإشارة الى أن العمال وأصحاب العمل هم ممثلون في اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال وقد شاركوا بفاعلية وبالتزام في إعداد هذه الخطة. كما تم عقد لقاءات مع الاطفال العاملين أنفسهم ومع أهاليهم حيث أوردوا أسباباً عديدة لوجودهم في سوق العمل أهمها:

- الظروف الاقتصادية الصعبة للأسرة.
- فقدان الأهل وخصوصا الأب عمله وبالتالي انعدام وجود دخل الأسرة.
- عدم التمكن من تسديد ثمن المستلزمات المدرسية.
- عدم قدرة النظام التعليمي على استيعاب الأطفال الذين لديهم صعوبات في التعلم.
- عدم توفّر برامج التحاق تتيح للطفل المتسرب العودة إلى النظام التعليمي.

وتميز إعداد خطة العمل الوطنية بالميزات التالية:

- المشاركة الفعّالة من قبل أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال وتوافقهم التام على جميع القضايا والنقاط المطروحة في الخطة.
- المساهمة القيمة للاتحاد العمالي العام وجمعية الصناعيين اللبنانيين.
- ارتكاز خطة العمل الوطنية على اتفاقية حقوق الطفل.
- تصميم خطة العمل الوطنية باعتماد منهجية التخطيط المرتكز على النتائج.
- عرض التوجهات التي تتضمنها الخطة ومناقشتها والتحقق من صحتها مع صانعي القرار والمسؤولين المؤثرين من خلال الاجتماع معهم.
- الدعم الفعال من قبل منظمة العمل الدولية.

ومما لاشك فيه أن عدد كبير من الجهات المعنية ساهم بشكل مبا شر أو غير مبا شر بالقضاء على أسوأ أشكال العمل في لبنان.
وتنفذ جهود مكافحة عمل الأطفال بشكل أساسي من قبل وحدة مكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل التي حققت العديد من الانجازات منذ تاريخ إنشائها في عام ٢٠٠١ حتى يومنا هذا. وأهمها المساهمة في مراجعة الإطار التشريعي مع تحديد الثغرات وارتباطها بالاتفاقيات الدولية وخصوصاً الاتفاقيتين ١٨٢ و١٣٨ إضافة إلى توافقهما مع التشريعات الوطنية الخاصة بالشروط والسن القانوني للعمل وذلك في مشروع تعديل قانون العمل اللبناني و إنشاء قاعدة بيانات متعلقة بمشكلة عمل الأطفال.

وتجدر الإ شارة إلى مساهمة الوحدة في إعداد المرسوم الوزاري رقم ٥١٧٣ الصادر بتاريخ ١/ ١٠ / ٢٠١٠ الذي عدّل المرسوم رقم ١٥٩٥٩ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٥ ونّص على تشكيل لجنة وطنية لمكافحة عمل الأطفال مهمتها إعداد ومتابعة تنفيذ البرامج والخطط والمشاريع الهادفة إلى القضاء على عمل الأطفال بالتنسيق والتعاون مع الوزارات المعنية و العمال وأصحاب العمل والمجتمع المدني وغيرها. وتضم اللجنة ممثلين عن الوزارات المعنية بعمل الأطفال (الداخلية والبلديات - الشؤون الاجتماعية - العدل - الصحة العامة - التربية والتعليم العالي - الزراعة) بالإضافة إلى أصحاب العمل والعمال والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمؤسسة الوطنية للاستخدام وأعضاء يمثلون المجتمع الأهلي في لبنان وممثلين عن وكالات الأمم المتحدة كمنظمة العمل الدولية واليونيسيف واليونسكو. وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة سبق أن أنشئت بقرار من وزير العمل عام ٢٠٠١.

وحدد القرار رقم ١/ ١٥٩ المبني على المرسوم رقم ١٥٩٥٩ مهام اللجنة الوطنية بالتالي:
تتولى اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال مهمة إعداد ومتابعة وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج الهادفة لمكافحة عمل الأطفال بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الاطفال «آيبك» المعني بمكافحة عمل الاطفال ومع سائر المنظمات الدولية والعربية المختصة والهيئات واللجان الأهلية الوطنية.
وتجدر الإشارة إلى أن وحدة مكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل عملت على المشاريع التالية:

- إنشاء مركز الحماية من عمل الأطفال في قضاء النبطية لجذب وإحالة وتأهيل الأطفال العاملين من خلال اتفاقية تعاون بين وزارة التربية والتعليم العالي (مديرية التعليم التقني والمهني) ومنظمة العمل الدولية - المكتب الاقليمي للدول العربية في بيروت.
- برنامج تعاون للجنة التنسيق لمؤسسات برج حمود - سن الفيل حول القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال لتأمين الخدمات الصحية والتربوية والغذائية والاجتماعية للأطفال الفتيان والفتيات.
- خطة العمل لتنفيذ الاتفاقية ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال في منطقة التبانة/طرابلس من خلال لجنة متخصصة (اتحاد بلديات الفيحاء بالتنسيق مع محافظ الشمال وبإشرافه). هذا المشروع تضمن إنشاء نظام رقابة و متابعة لعمل الأطفال.
- زيادة قدرات أصحاب العمل في مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال (جمعية الصناعيين اللبنانيين).
- زيادة قدرات العمال من خلال اتفاقية تعاون مع الاتحاد العمالي العام في إنشاء وحدة متخصصة لمكافحة عمل الأطفال في الاتحاد مجهزة تقنياً وبشرياً بالإ ضافة إلى إنشاء لجان مركزية في المحافظات تضم ممثلين عن كل المحافظات ولجان مركزية تضم ممثلين عن كل الأقضية ولجان عمل مهمتها التفتيش في المعامل.
- مشروع مع وزارة الداخلية والبلديات لتعزيز قدرة الوزارة للقضاء على عمل أطفال الشوارع من خلال إنشاء وحدة متخصصة فيها وتدريب الضباط المعنيين في قوى الأمن الداخلي على كيفية التعرف على طفل الشارع وتحويله إلى الجهات المختصة.

بالإضافة إلى إنشاء لجان في كل محافظة (لجنة المحافظة) بإشراف المحافظ وبالتنسيق والتعاون مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية- البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال.
وما صدور المرسوم رقم ٨٩٨٧ لعام ٢٠١٢ المتعلق بتحديد أسوأ أشكال عمل الأطفال إلا دليل على حرص الحكومة اللبنانية والاتحاد العمالي العام وأصحاب العمل والمجتمع المدني على مكافحة والقضاء على أسوأ أشكال عمل الاطفال لما تمثله هذه المشكلة من انتهاكات كبيرة لحقوق الطفل وحقوق الانسان، إضافة إلى المخاطر الامنية والاجتماعية والاقتصادية التي ترافقها.

الالتزام السياسي

تحرص الحكومة اللبنانية، ممثلة بشكل رئيسي بوزارة العمل، على القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال مقاربة تستند على الحقوق. وقد عبر عن الالتزام نفسه الشركاء الاساسيون وهم الاتحاد العمالي العام وأصحاب العمل، بالاضافة الى الجمعيات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الطفل.

إن تبني مجلس الوزراء لهذه الخطة وإطلاقها من القصر الجمهوري، يشكل بلا شك دليلاً واضحاً على التزام الحكومة اللبنانية الثابت بالقضاء على أسوأ اشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦.